حوار

داود رمال
aborami20@hotmail.com

"النزوح السوري مشاكل وحلول" محاضرة في بيت المحامي
اللواء البيسري: ما من قوّة في مقدورها أن تمسّ كياننا ووجودنا

دائما علت الاصوات مطالبة الجهات الرسمية اللبنانية بالخروج امام الرأي العام اللبناني ومكاشفته بحقيقة النزوح السوري في لبنان، ولم تجد هذه الاصوات الاذان الصاغية، انما استمعت فقط الى جدل عقيم واراء متضاربة وطروحات غير قابلة للتنفيذ، والتي زادت القلق وحولته الى خوف حقيقي مما يرسم للبنان في زمن تغيير الخرائط على مستوى المنطقة والعالم

المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري محاضرا.

للمرة الاولى يخرج مسؤول رسمي ويتحدث بجرأة غير مسبوقة عن حقيقة النزوح السوري، متناولا الحقيقة بالارقام والوقائع، ولم ينح الى اسلوب "النق" انما ضخ دفعات من الامل المبنية على رؤية وعلم، طارحا الحلول القابلة للتنفيذ وواضعا الاصبع على الجرح. هذا ما فعله المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري في نقابة المحامين في بيروت عندما حاضر حول "النزوح السوري مشاكل وحلول"، في قاعة غصت بحضور وزراء ونواب وسفراء عرب واجانب وقضاة وممثلي القادة العسكريين والامنيين ونقابيين ومحامين واعلاميين ومهتمين.

النشيد اللبناني ونشيدا الامن العام ونقابة المحامين افتتاحا، ثم كانت كلمة نقابة المحامين القاها المحامي فادي مسلم، مقدما عرضا تاريخيا للنزوح السوري منذ بدء الازمة في سوريا وحتى وقتنا الحاضر. وقال "ان الفئة الجديرة بالحماية من النازحين هي التي تهجرت منذ العام 2011 والى العام 2015، اما ما بعد هذا التاريخ فان النزوح السوري الى لبنان اصبح بدواع اقتصادية وعمل ولا ينطبق عليه صفة النازح".

ثم توجه الى اللواء البيسري بالقول "يقولون لكل مرحلة رجالها، وانتم تقولون انه رجل هذه المرحلة، شعاره المهم ان نحافظ على بلدنا، اذا اردت ان تعطي هذا الرجل عنوانا جامعا فماذا عساك تختار؛ مؤسساتي، مثقف، حاضر بقوة، مسؤوليات استطاع حملها دون تعب او كلل، رصين، شجاع، لا تجافي الحقيقة عندما تقول ان هذه العناوين تصح كلها، لكنها لا تفي بشروط العنوان الجامع، انه المؤمن بالله وبالدستور والقانون، داعم المؤسسات الدستورية وعلى رأسها رئاسة الجمهورية، اذا رغب شخص ان يوجه اليه اتهاما فلا يمكن ان يتهمه كنقابتكم التي اخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الوطن، وكانت ملاذا للمظلومين. وبالرغم من قساوة الظروف، لم تتنح عن اداء رسالتها، ولم تأخذْ يوما جانب الحياد حين تحتدم المعركة بين الحق والباطل. حالها كحال المؤسسة التي لي شرف تمثيلها، لنكون معا درعا لهذا الوطن وخيمة تقيه المخاطر، وواحة تلتقي في ربوعها قيم وطننا الذي ضربتْه عواصف الازمات، ولكنه بقي، وسيبقى صامدا، صمود الارز الذي لم يكن عبثا ان اختير رمزا لعلمنا". اضاف "اشكر واقدر دعوتكم التي تعني لي الكثير، فهذا اول لقاء نقابي اردت تلبيته، واسمحوا لي ان اعبر عن فخري واعتزازي بوجودي بينكم، وشراكتكم مع الامن العام، ما هي الا تتويج لمسيرة زاخرة بالانجازات".

وقال "منذ ستة اشهر، قاربت ملف النزوح السوري الذي طوى خريفه الثاني عشر، البعض سماها ازمة وجود، والبعض الاخر مسألة كيان وهوية، انا اؤمن ان ما من قوة تمس كياننا ووجودنا، والتجربة على ذلك مسالة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ارض تشهد اليوم فصلا جديدا من هذه المواجهة المستمرة من اجل احقاق الحق لاصحاب ارض دفعوا الاثمان الكبيرة من كرامة وحياة ومستقبل ودولة، واقول لكم من على هذا المنبر اننا لن نيأس، ومسيرة الالف ميل تبدأ بخطوة، وان طرد الظلام لا يكون بلعنه، بل باضاءة شمعة، فهذه الارض شهدت حروبا وازمات، ومر بها طغاة وغزاة، جميعهم ذهبوا وبقي لبنان، فطائر الفينيق يعود دائما من بين الرماد فاردا جناحيه للشمس".

وتابع "على طول امد الازمة السورية، كانت يوما بعد يوم تزداد تشعبا وتعقيدا، واهم هذه التشعبات ملف النزوح، لا سيما وان لبنان منذ بداية الازمة فتح حدوده امام الهاربين من

الاحداث الاليمة نظرا الى العلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين والتزاما منه بقواعد القانون الدولي الانساني، الى جانب كون معاهدة التعاون والتنسيق تسمح بالدخول المرن بين البلدين، ولا يخفى على احد ان ملف النازحين هو مادة دسمة على طاولة التسوية في المنطقة، ولحين حدوث هذا الاجل، سواء قرب او بعد، صار حتميا علينا ان نقارب هذا الموضوع بطريقة علمية وموضوعية بعيدا من اي اعتبارات، ومن هنا سنعرض عليكم هذا الواقع ببيانات احصائية ننطلق منها نحو وضع مقاربة علمية لرؤيتنا بالتعاون مع شركائنا وعلى رأسهم نقابتكم الموقرة". ثم استعرض اللواء البيسري الدراسة والاحصائيات التي عرضت على شاشة، والتي تبين حجم الاعباء والخسائر الاقتصادية والفجوة في المالية العامة الناتجة عن هذا النزوح وتداعياته على كافة المؤسسات الوطنية والمرافق العامة والخدمات والبنى التحتية، فانه "لمن المهم جدا التخطيط الاستراتيجي لحماية الوطن من التداعيات الناجمة والمتفاقمة عن الازمة السورية. فأن تأتي متأخرا خير من ان لا تاتي ابدا".

وتحدث عن هذه الازمة منذ نشأتها مع تفاقم الحرب السورية وفندها بالارقام بدءا من العودة الطوعية التي بلغت على مدى 25 دفعة 21 الفا و706 اشخاص، والعودة التلقائية التي تجاوزت المئة الف، وعام 2019 صدر قرار المجلس الاعلى للدفاع الذي كلف القوى الامنية ترحيل اي سوري يدخل خلسة الى لبنان بعدما اعتبر ان ظروف الحماية متوافرة له، وعمل الجيش تبعا لهذا القرار على ردهم من دون مراجعة احد طبقا للقانون اللبناني المتوازي مع القوانين الدولية. ورأى ان ازمة النزوح السوري "لا تحل بالقوة او بالشعارات بل علينا احترام القوانين الدولية لمعالجة هذه الازمة، وفي الوقت نفسه يجب ان نحترم القوانين اللبنانية لحماية مصالح الشعب اللبناني، وهما عاملان متلازمان". واكد ان "اي خطة لن تكون قابلة للتنفيذ الا بموجب معلومات اساسية وواضحة. لذا طلبنا من مفوضية شؤون اللاجئين تسليمنا الداتا المتعلقة بعدد النازحين، ورفضنا كل الشروط التي وضعتها انطلاقا من سيادتنا بالحصول عليها من دون قيد او شرط. وحصلنا على العدد على ان يتم تسليمنا تفاصيلها في غضون ثلاثة اشهر تمهيدا

مع نقيب المحامين في بيروت ناضر كسبار.

> **ازمة النزوح السوري لا تحل بالقوة او بالشعارات بل احترام القوانين الدولية واللبنانية**

لضبط حركة الخروج والدخول على الحدود ومنع دخول المستفيد من صفة لاجىء وهو يذهب الى سوريا ويعود الى لبنان للافادة من منحة المفوضية ووقفا للهدر الذي تتكبده. ووقعنا في السياق اتفاقية مع الاخيرة في وزارة الخارجية قبل شهرين التزمنا فيها قرار عدم العودة القسرية تطبيقا للمعاهدات الدولية والقانون الدولي الانساني".

وتناول مشكلة ولادات النازحين التي لم تكن مسجلة في لبنان وعددها حوالى 500 الف ولادة بالاستناد الى الولادات المسجلة في المفوضية بقصد المنفعة. وقال: "اننا نؤمن بأن للدولة دورا كبيرا في عملية النزوح السوري لوجود مذكرة تفاهم مع المفوضية عام 2003 تزامنت مع الازمة العراقية ومعالجته معها. وهذه المذكرة صالحة للتنفيذ وتحتاج الى "دفشة" لتطبيقها". واذاع احصاءات رسمية صادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين عن عدد النازحين: حتى عام 2014 بلغ عدد المسجلين مليونا و147 الف نازح وانخفض العدد اليوم الى 790 الف نازح مسجلين بعد تقلص العدد لاسباب عدة منها العودتان الطوعية والتلقائية واعادة توطين في بلد ثالث. وهؤلاء يتوزعون في المحافظات وفقا لاحصاء المفوضية: 22% يقطنون في مخيمات غير رسمية، 58% يقيمون في مبان سكنية غير صالحة ومكتظة، و20% في اماكن مختلفة وتراوح اعمار 43% منهم ما بين 19 عاما و58 عاما. وشدد على ضرورة جمع المخيمات الصغيرة المتفرقة حرصا على تأمين الخدمات وحفاظا على الامن والبيئة وضبط حركتهم.

عن نسبة الوجود السوري في لبنان مقارنة مع اللبنانيين الذين يبلغ عددهم تقديريا 4 ملايين و700 الف في مقابل 790 الف نازح سوري مسجلين لدى المفوضية اضافة الى 700 الف مسجل للحصول على مساعدات، مع ما يزيد عن 500 الف يحوزون بطاقات اقامة و"هناك عدد تقديري مقيم ما يجعل العدد الاجمالي التقديري مليونين ومئة الف نازح، ما يشكل 43% من عدد المقيمين في لبنان، فيما يبلغ عدد النازحين خارج سوريا الى الخارج والدول القريبة تسعة ملايين ومئة الف نازح. يوجد في بلدنا الصغير 23% منهم. وسجل احصاء اجري منذ فترة معينة، واضافة الى العائدين طوعا 8203 مرحل و38 الفا و500 نازح اعادهم الجيش عبر الحدود، 105 الاف و328 اعيد توطينهم في بلد ثالث، فضلا عن عدد ◄

◄ كبير اعطوا تسهيلات مالية وادارية تشجع على العودة على كل المعابر من دون دفع رسوم او اتخاذ اجراءات اخرى". وتوقف اللواء البيسري عند دور المديرية العامة للامن العام في متابعة الجمعيات المدنية والتقصي عنها لابداء الرأي عند المخالفة. ولحظ تسجيل 11 الف جمعية يعمل منها 7512 جمعية بتمويل اميركي والماني وكندي وبريطاني وغيرهم، و21% يمولون من دول عربية، وان 35%من الجمعيات العاملة نشأت في الفترة المتزامنة مع النزوح السوري بين 2011 و2019، فضلا عن حوالى 22 منظمة دولية شرعية تعمل على ملف النزوح ايضا. ويشكل السوريون الموقوفون بجرائم مختلفة 30% من نسبة الموقوفين.

وتوجه الى سفراء اوروبيين حاضرين قائلا باقتضاء "مقابلة الجهود المبذولة من لبنان بقيام دولهم بجهود لعدم بقاء النازحين فيه او العمل على تخفيف اعدادهم لقناعتنا بان للازمة السورية ابعادا دولية واقليمية ومحلية، ويجب ان يعمل كل منها على حلها في اتجاه الامم المتحدة والجامعة العربية لخلق حلول مشتركة تخفف علينا عبء النزوح". وتناول كلفة هذا العبء على لبنان قائلا ان نسبته حوالى 80%، وكانت هذه الكلفة بلغت 46 مليار دولار، وهي احد اسباب تسريع الانهيار الاقتصادي والمالي في لبنان سواء الدعم المباشر او غير المباشر والتهريب"، متطرقا الى نسبة دخول 70% الى المستشفيات في لبنان من النازحات للولادات و30% للحالات الاخرى.

ثم قدم اللواء البيسري رؤية الامن العام فقال: "بازاء هذا الواقع الصعب، نحن امام فرصة، فاما ان نستفيد منها، واما ان تستفيد هي منا. وما مجيئي الى هذا الصرح الا لأن صوت القانون اقوى، ما يعطيني زخما لعرض رؤية وتصور الامن العام لاسس معالجة ملف النزوح السوري والتي ترتكز على وضع استراتيجية شاملة حول النزوح، تتفرع منها استراتيجيات جزئية تقارب الازمة من كافة جوانبها الامنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الانسانية والحوكمة وتضع حلولا مع اليات تنفيذية عبر تنسيق الجهود بين كافة الوزارات المعنية والاجهزة الامنية والعسكرية والمحلية، واشراك كافة القوى الحية في المجتمع خاصة وان لملف النزوح ابعادا محلية واقليمية ودولية".

اضاف: "تشمل الاستراتيجية الموحدة قضايا السلام والامن، سبل العيش، البنية التحتية، الخدمات بالاضافة الى التملك، مع الاخذ في الاعتبار تأثير الاوضاع في لبنان وفق عوامل الجذب والدفع Push and pull factors:

على الصعيد الامني:

• زيادة الدعم اللازم للجيش والقوى الامنية من النواحي اللوجستية والبشرية لتمكينها من القيام باعبائها.

• تفعيل التعاون والتسيق بين مختلف الاجهزة العسكرية والامنية في مجال تبادل المعلومات وتنسيق الجهود في ما بينها لضبط الامن ومكافحة الجريمة غير المنظمة وتهريب النازحين، خاصة وان هذه القوى يواجه عملها تداخل جغرافي للمناطق الحدودية وطبيعة ارض وتضاريس يصعب ضبطها بالكامل.

• التعاون بين كافة الاجهزة المعنية في التشدد على عمل ومهام كافة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة على الاراضي اللبنانية، والتثبت من حيازتها على التراخيص المطلوبة وتطابق نشاطاتها مع مضمون الترخيص المعطى لها. بالاضافة الى متابعة مصادر التمويل ووجهة صرفها، والتاكد من صحة التصريح عن الموازنة المقدمة تمهيدا لاتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة في حق المخالفين.

• مكافحة النزوح غير الشرعي عبر الحدود البرية لجهة تأمين كافة المستلزمات اللازمة للاجهزة المولجة بمراقبتها وضبطها واجراء التعديلات التشريعية اللازمة لمكافحة قمع هذه الظاهرة عبر تعديل قيمة الغرامات التكديرية المحددة بالقانون وبالحبس وفي حال تعذر تأمين اماكن في السجون استبدالها بغرامات مالية اضافية الى جانب تشديد العقوبة على اعضاء عصابات التهريب والمسهلين والا سنواجه ازديادا اكبر في اعداد النازحين.

على الصعيد السياسي:

• اعادة تكوين السلطة السياسية، ما يولد ارادة وطنية جامعة من كافة القوى، ليصار الى ترجمة هذا التوافق والاجماع حول هذا الملف بخطوات عملانية ضمن الاطار المؤسساتي.

• تكثيف الجهود الدبلوماسية اللبنانية تجاه المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية والحكومة السورية لانتاج حلول عملية انسانية ومناسبة تسهل عودة النازحين الى بلادهم وفقا للقوانين الدولية.

> **مذكرة التفاهم مع مفوضية شؤون اللاجئين الموقعة عام 2003 صالحة للتنفيذ**

• لعب دور الوساطة بين المجتمع الدولي ممثلا بالامم المتحدة والحكومة السورية تحت رعاية جامعة الدول العربية لتقريب وجهات النظر وتبديد المخاوف في ما يتعلق بالعودة الامنة للسوريين الى المناطق المستقرة وتقديم المساعدات الانسانية لهم من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عبر مكتبها في سوريا والعمل سريعا على زيادة حصة لبنان المتواضعة نسبيا من برامج اعادة التوطين.

على الصعيد الانساني والاقتصادي والاجتماعي:

• مكافحة الاقتصاد الموازي القائم ،(مؤسسات ومتاجر غير مرخصة، المنافسة غير المتكافئة وما يتبعها من تهرب ضريبي، وتهريب بضائع من والى الاسواق اللبنانية...) والاعمال التجارية غير القانونية المعروفة بـ"اقتصاد المخيمات"، وحماية السوق واليد العاملة اللبنانية من المنافسة غير المشروعة.

• كلفة الدعم للمواد الاساسية من قبل الدولة.

• ازالة التعديات على البنى التحتية ومرافق الخدمات العامة المنشأة بصورة غير قانونية.

• العمل على زيادة نسبة المساعدات الدولية التي تتضاءل عاما بعد عام للنازحين وللمجتمع المضيف الذي هو في حاجة الى مشاريع تنموية.

• حث الوعي والمسؤولية الوطنية لدى اللبنانيين في احترام وتطبيق القوانين النافذة العمل بمشاركة من الجمعيات الاهلية والوطنية وهيئات المجتمع المدني عبر حملات توعوية تسلط الضوء على الاضرار الناجمة عن الاستخدام والايواء غير الشرعي للنازحين وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان.

جانب من الحضور الحاشد.

على صعيد الحوكمة:

• استعادة دور الدولة اللبنانية عبر الجهاز المعني بادارة الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير الشرعية واعني المديرية العامة للامن العام التي يتم من خلالها التنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لتحديد من لديه اسباب جدية ومعقولة للنزوح والعبور عبر لبنان والاستحصال على اقامة موقتة لطالبي اللجوء الى بلد آخر، وذلك من خلال العودة الى روحية ومضمون مذكرة التفاهم الموقعة بين الدولة اللبنانية ومفوضية اللاجئين عام 2003 مع ايلاء الوضع السوري خصوصيته.

• اجراء مراجعة واعادة تقييم لاوضاع النازحين المسجلين في لبنان والتأكد من استمرارية اسباب نزوحهم لاسيما وان عملية التسجيل مرت عليها فترة طويلة، والمتغيرات التي طرات خلال هذه الفترة، وذلك من خلال وضع معايير موضوعية وملموسة وفق المفاهيم الدولية ما يسمح للمستوفين بالتمتع بالضمانات الحكومية الموقتة لهم.

• تحديث القوانين والاسس الناظمة لمواجهة تداعيات النزوح وسد الثغرات التي ادت الى تفاقم الوضع وخاصة في مجال مخالفة قانون العمل عبر فرض عقوبات تكديرية وغرامات على كل من ياوي او يشغل اي اجنبي غير شرعي خلافا للقوانين والانظمة المرعية الاجراء، وتقييد حق التملك للنازحين وتسهيل الاجراءات لتخفيف الضغط عن القضاء.

• دعم عمل السلطة القضائية والقرارات والاحكام الصادرة عنها لمنع ظاهرة الافلات من العقاب.

• تأمين المستلزمات المالية واللوجستية والبشرية للبلديات لممارسة صلاحياتها، والتي سيكون لها دور اساسي في رؤية الامن العام، او اي اقتراح حل او مبادرة كونها صاحبة السلطة العملانية المباشرة مع السكان، والتي تتابع وتكافح التواجد غير الشرعي للسوريين ضمن نطاقها، وضبط المخالفات واتخاذ الاجراءات اللازمة وتحديد معايير وشروط اقامة السوريين ضمن نطاقها على ضوء الوضع الامني، الاجتماعي، الاقتصادي. لاسيما وان دور السلطات المحلية من بلديات ومخاتير اساسي في مراقبة ابرام عقود الايجار للمقيمين ضمن نطاقها وفي تطبيق قانون البناء، بمنع الاقامة المكتظة في الشقق السكنية، ومراقبة الاماكن المهجورة او الزراعية التي تقع ضمن نطاقها لا سيما في ظل عدم ملاءة اللبناني لاستئجار منزل يقابله ملاءة لدى السوري الممول من المساعدات الدولية (تعميم وزارة الداخلية والبلديات).

• وقف اي تدخلات او عوائق لتنفيذ القوانين بحق المؤسسات التجارية المخالفة التي يستثمرها او يديرها او يملكها نازحون سوريون مباشرة او عبر مستثمرين لبنانيين وهميين عبر تحصين القضاء وحمايته من التدخلات التي تعيق انفاذ القانون وقمع المخالفات.

• واخيرا ادعوكم الى خلق مجموعات ضغط لمواكبة القضايا المرتبطة بالنزوح كشكل من اشكال التقاضي الاستراتيجي بغية احداث تطوير في البنية التشريعية في المجتمع (الموقوفون غير المحكومين، اصدار احكام ضمن مدة زمنية وجيزة، مكافحة التهريب، الاتجار بالاشخاص، عمالة الاطفال...)".

وخلص الى القول "بناء عليه وبعد كل ما تقدم، وحيث ان مجلس الوزراء كلفني متابعة موضوع اعادة النازحين السوريين والتواصل في هذا الخصوص مع الجهات المختصة، فانني اتوجه الى نقابتكم الموقرة مجلسا واعضاء لعقد ورش عمل تنتج اقتراحات وتوصيات تشكل رافعة قانونية لأي خطة تساهم في حل هذا الملف، ما يشكل ارضية وضمانة لحماية الكيان والوجود. وختاما اجدني امام معضلة تجعلني استلهم صرخة الراحل غسان تويني في حضرة الامم المتحدة "دعوا شعبي يعيش" لعلنا نستعيد الامان والسلام".